



في كلمة سموه بالتقرير السنوي لـ «التجارة» عن 2018: تشجيع الشباب للتوجه نحو المشاريع الصغيرة

المبارك: تنوع مصادر الدخل.. يعزز تنافسية الاقتصاد ويدعم التنمية

الفترة الممتدة من 2 يونيو 2017 إلى 1 مايو 2018.

مزيد من الإصلاحات

وتكتسب جهود الوزارة المبدولة خلال العام الماضي أهمية خاصة، كونها تمثل في خطط التجارة مقدمة لمزيد من الإصلاحات والتطورات المستهدفة خلال 2019، بما يقود بيئة الأعمال في الكويت إلى مصاف الدول الأكثر تميزاً. وقانونياً، يأتي ضمن قائمة التشريعات التي استهدفتها التجارة، قانون تنظيم مزاولة مهنة مراقبي الحسابات، الذي يضع الإطار القانوني للسليم الذي يواكب أفضل الممارسات العالمية، لاسيما السماح بالترخيص للشركات المهنية للمحاسبين لمزاولة مهنة مراقبي الحسابات، كما ينظم الأعمال الاستشارية لإلزام مراقبي الحسابات باتباع قواعد السلوك وآداب المهنة والقواعد والمعايير ذات الصلة.

ويأتي أيضاً قانون تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية، الذي يلعب دوراً حيوياً في تطوير البيئة التشريعية للائتمان، وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على اتخاذ قرارات منح من خلال وضع قواعد تصنيف رقمي وحسابي للأفراد الطبيعيين والأجانب، ما من شأنه أن يبني ملاءتهم وقدرتهم المالية على الوفاء بالتزاماتهم.

تشريعات مرتقبة

ويحل ضمن قائمة التشريعات المرتقبة، مشروع قانون منظومة متكاملة لقوانين الإفلاس والتعثر والإعسار، وهو القانون الذي تحتاح إليه بيئة الأعمال في الكويت ليجل مشكلات العديد من الشركات، علاوة على مشروع قانون بتعديل قانون الهيئة العامة للصناعة، والذي سيدفع بالصناعة الوطنية إلى شق طريقها نحو تحقيق المعادلة المرغوبة بتحولها إلى رديف لإنتاج النفط، ومكون معادل للإيرادات في الموازنة العامة للدولة، كما تتضمن القائمة أيضاً مشروع قانون لتنظيم التامين.

ولعل من أبرز قرارات «التجارة» في العام الماضي، قرارها بالسماح للمستثمر الأجنبي بتملك وتداول أسهم البنوك الكويتية دون سقف، مشترطه موافقة بنك الكويت المركزي إن تجاوزت الملكية 5٪ من رأسمال البنك بعد توصية من هيئة أسواق المال بضرورة اتخاذ هذه الخطوة.

ورغم كل الجهود المبذولة في العام الماضي، إلا أننا نرى أنه بانتهاء 2018 تكون طوبنا مجرد صفحة، وفتحنا صفحة جديدة في خدمة الكويت وأهلها، عازمين على الاستمرار في تحقيق المزيد من المكاسب على جميع الأصعدة التجارية والصناعية متعددين بعدم التواني في خدمة الكويت ومصالح شعبها.

والتوسطة وتقليص أعداد طلبات المشروعات الجديدة من 35 إلى 14 طلباً، واعتماد حاضنتي أعمال في القطاع الخاص في مجالي الصناعات الزراعية والصناعات العامة.

ميكنة الخدمات

في الوقت ذاته، أوضح الروضان أن «التجارة» تمكنت من استحداث البنية التحتية الإلكترونية، حيث تمت ميكنة العلامات التجارية وبراءة الاختراع وكذلك ميكنة السجل التجاري للشركات وإطلاق استعلام التموين والغذائي، مع إضافة 5 أصناف جديدة على التموين الإنشائي، وإصدار الرخصة الإلكترونية الجديدة منزلياً وإطلاق تطبيق حماية المستهلك إلكترونياً. وربط الوزارة مع 9 جهات حكومية، إضافة إلى تحديد الحد الأقصى لأسعار العمالة المنزلية.

وإلى جانب ذلك، أعادت «التجارة» تنظيم سوق المعارض العقارية بإجراءات ساعدت في تفادي إقامة أي نوع من أنواع المعارض غير الجديدة، فيما زاد الاهتمام نحو التصدير، حيث بلغ عدد المنشآت المصدرة 180 منشأة صناعية.

ومع كل هذه التغييرات حققت الكويت تحسناً في تقرير «سهولة ممارسة أنشطة الأعمال» الصادر عن البنك الدولي نهاية أكتوبر الماضي، إذ شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، عكسه ترتيب الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 97 من أصل 190 دولة شمولية في المؤشر. وتأتي هذه التطورات نتيجة احتساب الإصلاحات التي تمت خلال



خالد الروضان



سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك

- تسهيل الإجراءات التجارية والاهتمام بالصناعة يسهمان في تحويل الكويت لمركز مالي
- الروضان: «التجارة» اتخذت قرارات جريئة وغير تقليدية لدعم تنفيذ خطة التنمية 2035
- رؤية الوزارة تضمنت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.. لا يمكن تأجيلها

والغاء عقد ووصل الإيجاب في التأسيس، مع توحيد تصنيف البيانات الإحصائية للأنشطة الاقتصادية في الجهات الحكومية مع الأمم المتحدة.

وتضمنت قائمة إنجازات الوزارة خلال عام 2018 إطلاق التراخيص المتناهية الصغر، وإطلاق تراخيص العربات المتنقلة، وإطلاق السجل الوطني للمشروعات الصغيرة

خلال 2016. وأوضح أن رؤية «التجارة» تمحورت في الإصلاح الاقتصادي على أبعاد مختلفة، تضمنت مجموعة إصلاحات اقتصادية واجتماعية ملحة جاء من بينها تأسيس شركات الأشخاص خلال 3 أيام بدلاً من 62 يوماً، وإصدار التراخيص الخاصة خلال 5 أيام، إلى جانب تخفيض رسوم إصدار التراخيص بنسبة 50٪

والصناعة في تذييل العديد من العقبات الزمنية، وذلك عبر حزمة قرارات، وتعديلات لبعض القوانين، دفعت لتحسين ترتيب الكويت على مؤشر تحسين بيئة الأعمال، واستقطبت معها 330,87 مليون دينار ارتفاعاً

شامل، وضمن جهود حثيثة بذلتها مع جميع المؤسسات التابعة، وذلك بالتشاور مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المختلفة..

وإجراءات مرحلة ومؤشرات اقتصادية مترابطة، إلا أن «التجارة» نجحت خلال العام الماضي في مواجهة التحديات، وتحقيق الأفضل في كل قطاع من القطاعات التجارية والصناعية، وفق برنامج

وإجراءات مرحلة ومؤشرات اقتصادية مترابطة، إلا أن «التجارة» نجحت خلال العام الماضي في مواجهة التحديات، وتحقيق الأفضل في كل قطاع من القطاعات التجارية والصناعية، وفق برنامج



أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أن هناك ثقة حكومية بقيادتي وزارة التجارة في جميع الإدارات والهيئات التابعة لها، وذلك في ضوء متابعة تطور الخدمات في الوزارة، وتحديث آليات عملها بما يعكس إيجاباً على الاقتصاد الكويتي، مشدداً على أهمية استمرار تطوير الخدمات والقطاعات التجارية والاجتهاد عبر الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة والخبرات المشهودة في إنجاز المعاملات وتجاوز التحديات، وتذليل العقبات، بما يواكب الطموح الآمال المنشودة. وأوضح المبارك، ضمن كلمته بالتقرير السنوي لوزارة التجارة، والذي يلخص كل ما قامت به الوزارة خلال 2018، أن الاقتصاد هو أحد أهم مرتكزات الاستقرار ومقومات التقدم والرفعة في أي مجتمع، بالإضافة إلى كونه العامل الأبرز في رسم خارطة العالم السياسية.

وأضاف: «نتابع جميعا التغييرات الاقتصادية العالمية، وتسارع وتيرة تطوراتها في شتى المجالات، بما يفرض علينا تحويل هذا التحدي إلى خطط عملية تراكم التقدم بوسائل عصرية، وتحقيق تطور قطاعنا كافة ونساهم في تعزيز الاستثمار المحلي وتشجيع الطاقات والإبداعات الوطنية في مجالات التنمية البشرية..»

التحول لمركز مالي

وأشار إلى أن تسهيل الإجراءات التجارية والاهتمام بقطاع الصناعة الوطنية، يسهمان في تحقيق رؤية صاحب السمو الأمير بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي، ويعزز دور الكويت كرافد مهم من روافد حركة التجارة الإقليمية والعالمية، ويحقق في الوقت ذاته تنوع مصادر الدخل الذي وضعت الحكومة هدفاً رئيسياً لها لدعم الموازنة العامة للدولة بالنشاط التجاري والصناعي. ولفت إلى أن هذه التسهيلات تؤثر بشكل مباشر في إجراءات دعم خطة التنمية، عبر تشجيع الشباب الكويتي على الاتجاه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق طموحاتهم وبناء مستقبلهم، والانطلاق إلى الفضاء الإقليمي والعالمية، شأنهم شأن العديد من النماذج المشرفة التي انطلقت من الكويت وحملت اسمها إلى العالم.

تحسن إيجابي

وأضاف المبارك، بالقول: «لاحظنا جميعاً انعكاس الخطوات المهمة في مجال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية وتشجيع الاستثمار إيجابياً، إذ أكدت التقارير العالمية ولاسيما تقرير البنك الدولي هذا العام التطور الكبير للكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة

18,4 مليار دينار الإيرادات النفطية في 2019/2018

أشار تقرير «الشان» إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية السنة المالية 2019/2018 قد بلغت نحو 20,55 مليار دينار، أو أعلى بما نسبته 36,2٪ عن جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية بكاملها البالغة نحو 15,089 مليار دينار، وذلك وفق تقرير وزارة المالية للمتابعة الشهرية للإدارة المالية للدولة للسنة المالية المنتهية في مارس 2019. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2019/03/31، نحو 18,42 مليار دينار أو أعلى بما نسبته 38,4٪ عن إيرادات النفط والغاز المقدرة للسنة المالية بكاملها البالغة نحو 13,317 مليار دينار، وبما نسبته نحو 89,6٪ من جملة الإيرادات المحصلة. وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 68,5 دولار للسنة المالية 2019/2018. وتم تحصيل ما قيمته 2,130 مليار دينار إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 177,51 مليون دينار، بينما كان المقدّر في الموازنة للسنة المالية 1,777 مليار دينار، أي أن الفرق بين الإيرادات الفعلية والمقدّر بلغ 358,6 مليون دينار عن ذلك المقدّر. وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية 2019/2018 قد قدرت بنحو 21,5 مليار دينار، ولكن تمت زيادتها إلى نحو 22,77 مليار دينار، أي بارتفاع 14,4٪ عن مستوى اعتمادات المصروفات للسنة المالية 2018/2017 البالغة نحو 19,9 مليار دينار. وصرف فعلياً حتى 2019/03/31 نحو 21,84 مليار دينار، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات 1,82 مليار دينار. وقال التقرير إن نشرة «المالية» تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر الثاني عشر من السنة المالية 2019/2018، قد حققت عجزاً بلغ نحو 4,29 مليار دينار قبيل خصم الـ 10٪ من الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة، ونحو 3,346 مليارات دينار بعد خصم احتياطي الأجيال القادمة.

«الشان»: 3,5 مليارات دينار عجزاً محتملاً للموازنة الحالية



عجزاً قيمته 3,5 مليارات دينار، ولكن بيانات 5 أشهر فقط لا تصلح سوى لاستخدامها كمؤشر على الرقم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغيراً تابعاً لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة الحالية نحو 19 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22,5 مليار دينار، فمن المحتمل أن يسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2019 عجزاً

النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لجملة السنة المالية الحالية نحو 17,1 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 2,6 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية البالغة 14,5 مليار دينار. ومع إضافة نحو 1,9 مليار دينار إيرادات

وأضاف التقرير أنه يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في أغسطس بما قيمته نحو 1,3 مليار دينار، ومع استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما، فهو افتراض قد لا يتحقق، فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات

قال تقرير «الشان» الاقتصادي أن معدل سعر برميل النفط الكويتي لمعظم شهر أغسطس بلغ نحو 60,2 دولاراً للبرميل، وهو يزيد بنحو 5,2 دولاراً للبرميل أي بما نسبته نحو 9,5٪ عن السعر الافتراضي الجديد المقدّر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولاراً للبرميل، وأيضاً يزيد بنحو 10,2 دولاراً عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفاتحة البالغ 50 دولاراً. وكانت السنة المالية الفاتحة 2019/2018 التي انتهت بنهاية مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68,5 دولاراً، ومعدل سعر البرميل لشهر أغسطس 2019 أدنى بنحو 12,1٪ من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفاتحة، وأدنى بنحو 19,8 دولاراً للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولاراً. وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10٪ لصالح احتياطي الأجيال القادمة.